تجارة العراق في كتب الرحالة الأجانب (١٧٤٩-١٨٣١)

م. د. ريام غانم نجيب م. د. علاء عباس كاظم

كلية التربية الاساسية/ جامعة المثنى

الايميل: riyam.ghanim@mu.edu.iq الايميل: alaaabbas102018@gmail.com

الملخص:

خلال عهد المماليك الذي استمر نحو اثنان وثمانون عاما، زار العراق عدد من الرحالة الاجانب ضمن مهام وجنسيات مختلفة، بلغ عددهم أكثر من (٢١ رحالة اجنبي)، سجلوا خلال رحلاتهم مشاهداتهم عن الحياة العامة في العراق من شماله إلى جنوبه، وشملت كتاباتهم الاوضاع السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. في بحث نشر سابقا للباحثان تعرضا في مادته إلى موضوع الزراعة وكما وصفها الرحالة الاجانب خلال عهد المماليك، وهنا نستكمل جانب آخر من جوانب اقتصاد العرق خلال المدة التاريخية ذاتها، ونتعرض لتجارة العراق، إذ ما علمنا ان عدد الرحالة الاجانب الذين زاروا البلاد خلال عهد المماليك، هم سبعة رحالة نذكرهم؛ **كارستن نيبور، غيوم أنطوان أوليفييه، جون جاكسون، المسيو دريين دوبريه، جمس بكنغهام، و جيمس ريموند ولستيد.**

الكلمات الافتتاحية: العراق، المماليك، العهد المملوكي، التجارة، رحالة،

Iraqi Trade in the books of foreign travelers (1749-1831)

Abstract:

During the Mamluk era, which lasted for about eighty-two years, a number of foreign travelers visited Iraq on various missions and nationalities. Their number reached more than (21 foreign travelers). During their travels, they recorded their observations of public life in Iraq from north to south. Their writings included political situations, Social and Economic. In a previously published research by the two researchers, they addressed the subject of agriculture as described by foreign travelers during the Mamluk era, and here we complete another aspect of the ethnic economy during the same historical period, and we address the trade of Iraq, as we learned that the number of foreign travelers who visited the country during the Mamluk era, They are seven travelers that we mention; Carsten Niebuhr, Guillaume Antoine Olivier, John Jackson, Monsieur Drain Debray, James Buckingham, and James Raymond Wellstead.

Iraq, Mamluks, Mamluk era, trade, traveler, commercial activity.

المقدمة:

يعد عهد المماليك في العراق من المواضيع الجدير بالبحث والدراسة لما امتاز به من احداث سياسية واجتماعية واقتصادية مهمة، وما يهمنا هنا الاوضاع الاقتصادية، وأكثر تحديدا تجارة العراق كما وصفها الرحالة الاجانب خلال حقبة حكم المماليك الذي استمر نحو اثنان وثمانون عاما. زار العراق عدد من الرحالة الاجانب الذين سجلوا مشاهداتهم عن الحياة العامة في العراق من شماله إلى جنوبه، وشملت كتاباتهم الاوضاع السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، وسابقا تعرض الباحثان في بحثا لهما إلى موضوع الزراعة في كتابات الرحالة، وهنا نستكمل جانب آخر من

جوانب اقتصاد العرق خلال المدة التاريخية ذاتها، ونتعرض لتجارة العراق، ونركز على ست رحلات ست فقط وهم كلٌ من؛ كارستن نيبور الذي زار العراق عام ١٧٦٥، غيوم أنطوان أوليفييه عام ١٧٩٦، جون جاكسون عام ١٧٩٧، المسيو ادريان دربين دوبريه عام ١٨٠٧، جمس سك بكنغهام ١٨١٦ وجيمس ريموند ولسند عام ١٨٣١.

اقتضت ضرورة الموضوعات تقسيم البحث على محورين؛ المحور الأول بعنوان: قراءة عامة في واقع المدن والاسواق العراقية من وجهة نظر الرحالة الاجانب (١٧٤٩-١٨٣١)، المحور الثاني المعنون: التجار والرسوم الضريبية وعوائق التجارة في العراق (١٧٤٩-١٨٣١)، ملحقة بخاتمة وقائمة للهوامش الدارجة في البحث.

المحور الأول

قراءة عامة في واقع المدن والاسواق العراقية من وجهة نظر الرحالة الاجانب

(١٧٤٩-١٨٣١)

في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي بدأت مرحلة جديدة للحكم العثماني في العراق، فبعد ان كان يدار من قبل الولاة العثمانيين انتقل الحكم إلى المماليك الكرج الذين عينوا موظفين في الولايات العربية وتابعين إلى حكومة السلطان العثماني في اسطنبول، بعد أن مهد لتواجدهم الوالي العثماني حسن باشا[١]، الذي عمل على جلبهم واعدادهم للوظائف الادارية والعسكرية، ومن ثم ولده الوالي احمد باشا[٢]، واستقر الحكم لهم بعد وفاة الاخير عام ١٧٤٩، لشهد العام بداية حكم المماليك بولاية سليمان باشا والمعروف بأبو ليلة[٣]، وانتهت عام ١٨٣١ بولاية داوّد باشا[٤]، آخر مملوك حكم العراق.

---

(١) الوالي حسن باشا: وزير عثماني عين واليا على بلاد الرافدين خلفا للوالي علي باشا، ويعد مؤسس دولة المماليك في العراق، حكم بغداد لمدة عشرين سنة (١٧٠٤-١٧٢٣)، عرف عهده بالهجمات المتكررة على العشائر العراقية، وفي عهده تعرض العراق للطاعون والغزو الافغاني بعد ان استحصل فتوى بقتال الايرانيين، وحفر خندقا حول بغداد، وقد توفي وهو مرابطا في كرمنشاه عام ١٧٢٣، ونقل جثمانه إلى بغداد ليدفن في مقبرة الاعظمية. أنظر: ياسين العمري، تاريخ محاسن بغداد: تهذيب غاية المرام، تحقيق: ميعاد شرف الدين الكيلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٧٧و ص٣٠٤.

(٢) أحمد حسن باشا: والي عثماني تقلد المنصب بعد وفاة والده عام ١٧٢٣، واستمر في مدة حكمه الاولى حتى العام ١٧٣٢، الثانية خلفاً للوالي محمد باشا السلحدار، ومدة حكمه الثانية بين (١٧٣٦-١٧٤٧)، وخلفه الوزير الأعظم حاجي أحمد باشا النيشانجي. عرف بفاتح همدان بعد ان قاد جيوش والده عقب وفاته، وسار نحو همدان وكان النصر حليفه، واعتمد على زوج ابنته سليمان باشا ابو ليلة، وكان مملوك استطاع الوصول الى حكم بغداد عام ١٧٤٩. للتفصيل عن احمد باشا. انظر: عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين إحتلالين، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ج٥، ص٢٩٠-٣٢٤.

(٣) سليمان باشا المعروف بابي ليلة (١٧٤٩-١٧٦٢): أول ولاة المماليك في بغداد مملوك، تزوج عادلة خاتون البنت الكبرى لأحمد باشا تولى حكم البصرة متسلم لها عام ١٧٢٣، واليا على بغداد والبصرة عام ١٧٤٩م، وأسس حكمه الذي اتسم بالقوة والنزاهة حتى وفاته. ينظر: حمود الساعدي، بحوث عن العراق وعشائره، دار الأندلس، النجف، ١٩٩١، ص١٢٦.

(٤) داود باشا (١٧٦٧-١٨٥١):آخر ولاة المماليك الذين حكموا مدينة بغداد، وولد داود في تبليسي في جورجيا، وبيع في بغداد مملوكاً، ثم أعتنق دين الإسلام وتعرف على الوالي سليمان باشا حيث تزوج من أبنته وتدرج في أرقى المناصب في زمانه، ومن ثم أصبح والياً على بغداد بعد وفاة سليمان باشا، فأشتهر عنه غزواته للعشائر المتمردة في لواء الدليم كما اشتهر عنه بسالته ودفاعه وصده للغزوات الفارسية التي كانت تنوي احتلال

خلال عهد المماليك الذي استمر نحو اثنان وثمانون عاما، زار العراق عدد من الرحالة الاجانب الذين سجلوا مشاهداتهم عن الحياة العامة في العراق من شماله إلى جنوبه، وشملت كتابتاهم الاوضاع السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، وسابقا تعرض الباحثان في بحث لهما إلى موضوع الزراعة وكما وصفها الرحالة الاجانب خلال عهد المماليك، وهنا نستكمل جانب آخر من جوانب اقتصاد العرق خلال المدة التاريخية ذاتها، ونتعرض لتجارة العراق، وسنركز على رحلات ست رحالة فقط زاروا العراق خلال مدة حكم المماليك، وهم كلٌ من؛ كارستن نيبور الذي زار العراق عام ١٧٦٥، غيوم أنطوان أوليفييه عام ١٧٩٦، جون جاكسون عام ١٧٩٧، المسيو ادريان دربين دوبريه عام ١٨٠٧، جمس سك بكنغهام ١٨١٦ وجيمس ريموند ولسند عام ١٨٣١.

اتفق جميع الرحالة في كتابتاهم إن موقع العراق الاستراتيجي بين قارتي آسيا وأوروبا، وعلى طريق تجارة الهند، جعله مركزا تجاريا رئيسا وحلقة وصل بين التجارة العالمية لشرق والغرب، كما وان وحواضره التجارية المهمة الثلاث: بغداد، الموصل والبصرة جعل العراق مركزا عظيما لتوزيع واستهلاك البضائع الأوربية والهندية[١].

ويلحظ خلال عهد المماليك تزايد تغلغل النفوذ الاجنبي في العراق اسبابه الكثيرة، في مقدمتها المصالح الاستعمارية المتضاربة المتنافسة على أهمية طرق العراق منذ القرن الثامن عشر، ولاسيما عندما نشبت حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣)[٥]، واعتماد الانكليز طريق العراق الى الهند خلال الحرب، ذلك بعد ان رفعت تمثيلها في البصرة من وكالة تجارية الى درجة قنصلية. والحال ذاته مع حكومة فرنسا، والتي أولت العراق اهتماما خاصا، وجعلت وكالتها في البصرة تنشط للعمل التجاري والسياسي معا، وعينت عام ١٧٦٥ قنصلا يتولى القيام بأعمالها وتنفيذ ما يوضع له من الخطط، وقد تدفق العديد من الفرنسيين على العراق لجمع المعلومات عنه تحت غطاء السياحة والتنقيب[٦].

وخلال اشتداد قوة التنافس الانكليزي الفرنسي، بعد الحملة الفرنسية على مصر بين عامي (١٧٩٨-١٨٠١)، أصبح العراق محورا رئيسا لذلك التنافس، حيث قامت بريطانيا بتقوية تمثيلها الدبلوماسي فيه، فأنشأت مقيمة في بغداد عام ١٧٩٨[٧].

بغداد. لتفصيل أكثر عن داوّد باشا. أنظر: عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٨٣.

(٥) **حرب السنوات السبع**(١٧٥٦-١٧٦٣): وتسمى **الحرب البومرانية** والحرب الفرنسية **الهندية، بإشتراك** بريطانيا وبروسيا ودولة هانوفر ضد كل من فرنسا والنمسا وروسيا والسويد وسكسونيا **ثم انضمت اليها كلٌ من:** إسبانيا **الى جانب فرنسا** والبرتغال **الى جانب بريطانيا، وكانت شرارة اندلاع** الحرب بين بروسيا والنمسا من أجل السيطرة على ألمانيا، ومدت بريطانيا يد المساعدة لبروسيا، ثم اخذت اطراف اخرى تشارك تبعا لتأثر مصالحها الاستعمارية، لتستمر سبع سنوات **انتهت بعقد معاهدة باريس ١٧٦٣** حيث ثبتت الحرب مركز بروسيا الجديد كدولة عظمى وجعلت بريطانيا الدولة الاستعمارية الكبرى في العالم على حساب فرنسا. لتفصيل أكثر. انظر: عباس حسن عبيس الجبوري، الحرب العالمية المنسية: حرب السنوات السبع ١٧٥٦-١٧٦٣، دار الفرات، ٢٠٢٠.

(٦) محمد جبار موسى، منطقة الفرات الأوسط في كتب الرحالة الأجانب ١٨٣١ ـ١٩١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠٠١٤ ، ص٢.

(٧) علي هادي عباس المهداوي، آراء الرحالة الأجانب **في مدينة الحلة خلال العهد العثماني، دار الضياء، النجف، ٢٠٠٩ ، ص١٤**

بداية نذكر مشاهدات الرحالة حول مدينة بغداد ووصفها، كونها مركزا لنفوذ وتواجد الوالي المملوكي انذاك. فقد ذكر كارستن نيبور[٣] وصفا دقيقا لمدينة بغداد والتي زارها عام ١٧٦٥، فقد ذكر ان بغداد محاطة من جهة البر سور مبني بالقرميد، يقع في مقاطعة الخالص على الضفة الشرقية من نهر دجلة، وأن بغداد مقر ولاية باشا، وأشار إلى أن القسم الأعظم من داخل المدينة مهدم وغير مسكون، أما القسم المكتظ بالسكان فهو الذي يقع على نهر دجلة القريب من سراي الباشا، وتكثر فيه أغلب أسواق المدينة المهمة، ولذلك فإن بغداد بالنسبة إلى سائر مدن بلاد المشرق التي تكثر فيها الحدائق، مزدحمة بالسكان، وشوارعها ضيقة، وأسواقها الراقية المهمة مقببة، وفيها شوارع فرعية كثيرة تغلق مداخلها كل مساء على نحو ما هو موجود في القاهرة[٤].

ذكر نيبور وجود ثلاثة أبواب لمدينة بغداد من جهة البر؛ الباب الأول يدعى باب المعظم، وقد سمي بهذه التسمية نسبة إلى الإمام أبي حنيفة الذي يلقبه السنة بالأعظم أي المبجل، ويبعد قبره عن هذا الباب مسيرة نصف ساعة. ثم الباب الوسطاني، ثم برج الطلسم، وكان فيما مضى باباً من أهم أبواب المدينة، ولكنه كان حين زاره نيبور عبارة عن برج ضخم، ويقول إن السلطان مراد هو الذي أمر بسده ولم يفتح منذ ذلك الحين. أما الباب الثالث هو باب الجسر[٥].

أوضح المسيو ادريان دوبريه[٦] والذي سجل مشاهدات رحلته إلى بغداد عام ١٨٠٧، أن بغداد ارتقت من محطة استراحة بسيط للقوافل الى سوق كبيرة ومركزا تجاريا مهما، فأصبحت احد اهم الاسواق الشرقية الكبيرة وتعرض فيها منتجات الهند، بلاد فارس، القسطنطينية، بلاد الشام[٧] ، كما ان منتوجات العراق من تمور وحبوب تُصدر الى البلدان ذاتها[٨]، وذلك ما أكده دروبيه قائلا: **"بعد ان تستبقي بغداد بضاعها المحلية الضرورية لاحتياجات البلاد، يقوم التجار بتصدير الباقي من البضائع الى الهند عن طريق البصرة فتحمل البضائع على السفن التي تنحدر من دجلة ثم تنقل الى المراكب الإنكليزية الهندية التي تنقلها الى بومباي والى البنغال"**[٩].

إلا ان منتجات العراق خلال عهد المماليك افتقرت للاستثمار الحقيقي وسيما المنتجات الزراعية، فلم تستثمر بشكل مناسب وربما يعود السبب إلى عدم اهتمام الحكومة الجاد في تطويرها وتسويقها[١٠]. ويسجل جيمس ريموند ولستيد[١١] مشاهداته في مدينة الحلة، فيقول أن: **"اسعار الفاكهة والحبوب ومواد المعيشة الأخرى رخيصة، وهذه المواد وفيرة في الحلة وتصل إليها الزوارق من انحاء مختلفة من البلاد، وتكون القوارب الوافدة من الموانئ الشمالية للجزيرة محملة بالرز عادة، أما التي ترد من لملوم[١٢] والبصرة فأنها محملة بالتمور والاسماك والقهوة وغيرها"**[١٣].

وحول البضاعة الاوربية فلم يكن عليها اقبالا كبيرا من المجتمع العراقي، وكانت حصرا على الفئة العليا من المجتمع، وربما بسبب اسعارها، وضعف الواقع الاقتصادي لعامة الشعب، أو عدم الثقة بالتجار الاجانب، وذلك ما ذكر كارستنن نيبور بقوله: **"التجارة الأوربية في بغداد ليست واسعة ومنتشرة، على الرغم من وجود وكيل لشركة الهند الإنكليزية الشرقية في بغداد، وكان يأتي من بومباي خصيصا بين حين وأخر .....، لم يجد فائدة ما في تصريف بضائع الشركة المذكورة في هذه البلاد، الا ان كان في بغداد تاجر شاب من البندقية وكان يقوم بتعامل تجاري ناجح لا يجلب الشكوك والظنون كما هي الحال مع بقية تجار الشركات الأجنبية الكبيرة وممثليهم "**[١٤].

صنف ولستيد تجارة بغداد إلى نوعين هما؛ المتاجرة مع الهند من جهة، والمتاجرة مع فارس من جهة أخرى، إلا ان تجارة الهند كانت أرجح عام ١٨٣١، كون بضائع بلاد فارس تحول طريقها إلى اسطنبول ومن ثم إلى بغداد، وأهم واردات الهند؛ السكر والحرير والملابس الناعمة والخشنة[١٥].

في رحلة جون جاكسون[١٦] العام ١٧٩٧، والتي بدأت من البصرة، ذكر جاكسون ان: **"أمام مدينة كبيرة ومأهولة، وفيها أخلاط من البشر، بالإضافة إلى حضور بريطاني قوي، لم يترك للفرنسيين والهولنديين أي فرصة للوجود في البلاد. وكانت جهود الفرنسيين، على وجه الخصوص، تذهب سدى، في ترسيخ وجود لهم في العراق، واقتصر وجودهم على بعض المغامرين، بعد أن خسر نابليون معركته الكبرى في مصر وحوض المتوسط على يد البريطانيين"**[١٧].

وأضاف عن المدينة ان: **"أكثرية السكان من العرب، وأما البقية الباقية فإنهم من الأتراك والأرمن، ومعظم الأتراك من الرجال العاملين في الجيش أو في المناصب الحكومية الأخرى. أما الأرمن فإنهم يشتغلون في التجارة وبعضهم محترمون جدا، ولهم تجارة ملموسة مع شرقي الأنديز والبنغال بصفة رئيسة"**[١٨].

ونقل جاكسون مشاهداته عن السفن التجارية في البصرة فيذكر ان هناك عدة سفن تجارية لا تتجاوز حمولة أكبرها عن (٤٠٠ طن)، وذلك بسبب الصعوبة في اجتياز الحواجز، والمعتاد أن تحظى السفن المسافرة إلى بومباي أو البنغال بحمولات كاملة يتألف الجزء الأكبر منها من طبقات نحاسية وأدوية من مختلف الأنواع، أما سفن بومباي فإنها على العموم تحمل الفواكه الجافة. وأضاف أنه: "**من النادر أن تبحر أية باخرة إلى أي جزء من بقاع الهند دون أن تحمل معها عددا ملموسا من الجياد العربية، وهناك أمثلة عديدة على السفن التي تنقل الفضة والسبائك بمبالغ تقرب من آلاف الروبيات، وهذه النقود تتألف بصفة رئيسية من دولارات إسبانية وجنيهات فينيسية، والجزء الأعظم من هذه المتاجرة بهذا النوع من المواد في الإمبراطورية التركية يتركز في أيدي الأرمن، الذين ما إن يتوفر لديهم مبلغ حتى يسارعوا، بقصد الحيلولة دون وضع الأتراك أيديهم عليه، إلى تصديره إلى الهند، حيث يحصلون على فوائد لا تقل في الغالب عن اثنتي عشرة في المائة**"[١٩].

انتبه الرحالة جاكسون إلى حظوة الإنكليز في العراق بشكل خاصة، فهم يعاملون بنوع من التقدير، قلما يحصل عليه باقي الجنسيات الأخرى، ولهم امتياز يعفيهم من عدد من المساءلات والإجراءات الإدارية الطويلة. يكتب جاكسون "**إن الإنكليزي يتمتع في بغداد بامتياز لا يتمتع به أحد غيره من رعايا الأمم الأخرى. فهو مهما كان يحمل معه من متاع وبدلا من أن يقتاد إلى دائرة الجمرك، يسمح له بأن ينقل متاعه إلى المكان الذي سيقيم فيه، وإذ ذاك يرسل أحد ضباط الجمرك لفحص متاعه هناك**". واضاف ان: "**منح ذلك الامتياز كان بناء على مطالبة المستر مانستي ولصالح أبناء قومه، ولذلك سيظل هذا الامتياز على الدوام مفيدا لمصلحة المسافر وملائما له تماما**"[٢٠].

أما بقية التجار الاجانب في بغداد، فقد نوه إلى ضرورة ان يجلب التاجر او المسافر الذي زار ولاية بغداد استحصال جواز سفر (فرمان) من قبل الباشا المملوكي هناك يسمح له بالتنقل والتبضع او بيع سلعته في اسواق بغداد وبمرافقة شخص او أكثر تابعين لحكومة الباشا، وكما جاء في نصه: "**اما السفر من بغداد فليس له سوى صفة واحدة هي ان يكون المسافر تحت اشراف التتر او رسُل الحكومة وفي حمايتهم، فهؤلاء الرجال يخضعون لأوامر الباشا ووزرائه مباشرة، ولكنهم على استعداد دائم للتعاقد مع اي فرد وهم يربحون من وراء ذلك ارباحا كبيرة وعلى الأخص من المسافرين الذين يحصلون على فرمانا، وبفضل الجوازات يستطيع التتر اني اخذوا معهم عدد من الخيول والخدم وكميات من السلع أثناء عودتهم يتقاضون عنها أجورا طيبة**"[٢١].

ويضيف جيمس سلك بنكغام[٢٢] مشاهداته حول اسواق مدينة بغداد أنها أزقة طويلة مستقيمة ذات عرض معتدل، وأحسنها معقودة السقوف بالآجر، إلا اكثرها كان مسقف بأخشاب منبسطة تمتد في الوسط من جانب الى اخر، وتدعيم بسقوف مصنوع من القش والاوراق الجافة او أغصان الأشجار والحشائش. حوانيت مدينة بغداد مزودة بالسلع الهندية، وغاصة بالباعة والمشترين[٢٣].

توجد في بغداد سوق واسعة مزودة بمختلف أنواع المواد، ولكن الأسعار فيها أعلى من أسواق البصرة بصفة عامة. وتكلم جاكسون بصفة خاصة عن الأرمن الذين كانوا التجار الرئيسيين هناك، وعرج على المعامل في بغداد ووصفها بقليلة والمحدودة لإنتاج المواد ذات الاستعمال المباشر كالأغذية والملابس ومواد السراجة وأدوات الطبخ[٢٤].

ذكر ولستيد ان الاسواق في بغداد أهم مظهر من مظاهر المدينة الشرقية، فشوارعها ضيقة ومعقودة بالآجر او مسقفة بالاغصان الجافة او القماش الخشن المشدودو بحبال متعارضة تمتد من سقف لآخر. تتألف الحوانيت القائمة على جانبي الشارع من غرف صغيرة لا تزيد مساحة الواحد منها على ثمانية اقدام، وتكون واجهته مفتوحة، ويجلس صاحبه عادة وهو يحمل بيده مروحة، على ارضية الحانوت التي ترتفع زهاء ثلاثة اقدام عن مستوى الشارع[٢٥].

ويكمل ولستيد ان الاسواق تنقسم إلى مجاميع منفصلة، وتتبع كلها نفس الاعمال، وتقع كلها تقريبا في شوارع منفردة، وأوسع الاسواق واغناها وأكثرها ناسا سوق الحارة[٢٦]، واغلبه باعة الملابس، ومنها الغالية الاثمان جدا والمصنوعة من حرير الهند والسراويل المجلوبة من كشمير والسيوف الصقيلة من دمشق، والبنادق الملمعة التي تطلق بإشعال عود الثقاب، كذلك السجاد من بلاد فارس، وهناك سوقا للاحذية وهو ايضا يتدرج في اسعاره من الغالي الى المناسب وبتنوع

اشكالها والوانها. أما في اسواق العطور فأن ماء الورد هو المادة الغالية التي تتوفر للبيع، والجوهريون الوحيدون في اسواق بغداد هم أما من اليهود أو المسيحيين، والذهب الذي يبيعونه من أنقى الانواع[٢٧].

في وقت يبعث الأرمن الموجودون في الموصل عن طريق دجلة كميات كبيرة من النحاس تنقل مغلفة بالأخشاب، التي تشد إلى بعضها البعض ومتى وصلت إلى بغداد بيعت أخشابه فيها لأن وجوده نادرة هناك، ومن ثم يشحن النحاس إلى البصرة في سفن شراعية تستغرق رحلتها رواحا ومجيئا زهاء ستة أشهر، ويكون النحاس على شكل صفائح صغيرة مستديرة يبلغ عرضها زهاء ست بوصات وسمكها نحو بوصتين عند الوسط، ثم تأخذ بالرقة حتى الحواشي، وهو من نفس النوع الذي يجري صنعه في إنكلترا[٢٨].

وحول نقل البضائع من الشمال إلى اسواق بغداد فتتم عن طريق نهر دجلة بواسطة المواخر والتي سميت في اللهجة المحلية بالأكلاك[٢٩]. ويذكر اوليفيه وصفا للمراكب التي تصنع في الموصل والتي يطلق عليها اسم الاكلك فقال: **"هي ليست سوى عدد من من القرب المنفوخة والمربوطة الواحدة الى الاخرى بواسطة اخشاب صفصاف طويلة، او ركائز طرفاء تثبت في الاعلى، ثم يضعون الواح صنوبر وفوقها البضائع ويصل المسافرون في احدى الجهات مصطبة يجلسون عليها، وتكفيهم اربعة ايام او خمسة للوصول الى بغداد، ولا تمضي الاكلاك الى ابعد من ذلك لان الملاحة من بغداد الى البصرة تتم بواسطة زوارق او سفن شراعية"**[٣٠].

وفر نظام المواصلات النهري بين الموصل وبغداد تسهيلات للتجار، وقد كانت الموصل السوق الرئيس في شمال العراق، توفر المنتوجات المحلية والمستوردات الخارجية من اسطنبول، وتحصيل الاغذية والمواد الخام من الجبال واطراف المدينة الى داخلها لتصديره الى بغداد والبصرة عملا بسيطا لا يحتاج إلا الى ايجار الاكلاك[٣١].

كما وان للاكلاك دورا مهما في نقل الحبوب، سيما الحنطة من الموصل الى تكريت وبغداد، وان سعة كل كلك ثمانين طنا من الحنطة، وان الكلاكين بمجرد وصولهم الى بغداد يقومون بتفكيك اخشابه وبيعها كوقود، او اعادتها الى نقطة الانطلاق على ظهور الحمير بطريق البر، ذلك بسبب عدم قدرة الاكلاك على العودة بنفس الطريق لعدم امكانية سيرها ضد التيار النهري[٣٢].

استكمالا لمشاهدات الرحالة حول الطرق التجارية، وصف نيبور الطريق الى الموصل بأنه آمنا، فذكر: "**ان السفر الى الموصل عن طريق كركوك ــ اربيل امين جدا حتى ان المرء لا يحتاج انتظار سفر قافلة كبيرة ليرافقها**"[٣٣]، مؤكدا ان الحركة التجارية في الموصل كانت ذات نطاق كبير، اذ يردها من كردستان سنويا اكثر من الفي قنطار من البندق واللوز والجوز فتقوم الاخيرة بتصديرها الى حلب[٣٤].

أما حال المواصلات بين بغداد والبصرة فقد ذكر الرحالة بكنغهام انها تعتمد بصفة رئيسة على القوارب التي تمخر مياه النهر، بينما تكون الرحلة من بغداد إلى البصرة في غضون سبعة او ثمانية ايام، في حال كان الرياح اعتيادية، أما عندما تضعف الريح فان الزوارق تقطع المسافة بين (١٠-١٥ يوم)[٣٥]، وعندما تكون محملة ببضائع كبيرة و رجال تستغرق شهرين او اكثر[٣٦].

بينما ذكر ولستيد ان حمولة السفن الكبيرة التي تنقل السلع بين بغداد والبصرة بين (١٠٠-٢٠٠ طن)، وهي شبيهة بالسفن التي تستعمل في الخليج العربي، تستغرق السفن رحلتها من البصرة الى بغداد حوالي شهرا، اما السفن الصغيرة فأنها تقطع ذات المسافة والتي تقدر ب (٤٢٠ ميلا) في مدة اقصاها (١٠ أيام فقط)[٣٧].

ويذكر غيوم أنطوان اوليفيه[٣٨] حرية التجار وسهولة المتاجرة في الشمال بقوله: "**ابان اقامتا في الموصل سمعنا التجار والناس يتحدثون عن الباشا بخير ويكيلون المديح له لحسن ادارته، وبسبب الأمن الذي وطده في ولايته كلها، فهم مرتاحون جداً من الهدوء المستتب في كل مكان، والحياة اتي تتمتع بها التجارة**"، ويعرض اوليفيه رأيه في الباشا المملوكي فيقول: "**ان الباشا يعمل كل ما في وسعه لكي يحمل يزيدي سنجار والاكراد والكلدان والارمن الذين في كردستان والعرب الذين في بلاد ما بين النهرين على جلب محاصيل اراضيهم الى المدينة، ومنع اي تعسف عليهم ولا يرتكب اي نوع من الظلم حيالهم، لذلك نراه قد اجرى تعديلات على رسوم دخول المواد الغذائية، ويسهر على تسهيل معاملات التجار من قبل موظفي الكمارك**"[٣٩].

وصف الرحالة بكنغهام اسواق الموصل ان:"**الاسواق لم تكن مثل اسواق القاهرة في جمالها لا انها تتميز عنها بشيء واحد وهو كثرتها ووفرة ما فيها من الحاجات والضرورات التي تأتيها من المناطق الجبلية، على ان هذه الأسواق مفتوحة ومغطاة بسقوف وهي قذرة بصفة عامة وغير متناسقة مما يشاهد أمثاله في هذا الضرب من المدن الشرقية**"[٤٠].

أما جنوب العراق فكان اسواقها التجارية عامرة وعلى امتداد طويل وتتضمن التنوع الكبير في البضائع وبأثمان مناسبة على حد وصف جاكسون لها: "**وكنت خلال إقامتي هناك أقوم بزيارة البصرة وهي مدينة واسعة جداً، مكتظة بالسكان ويمتد السوق فيها زهاء الميلين وهو مزود تزويداً حسناً بالسلع. فهو يحتوي الأدوية من مختلف الأنواع التي تجلب الى هنا بسعر معتدل على الرغم من قيمتها الملموسة في أوروبا، كما ان النقود هنا قيمة اكثر مما لها في البلدان الأخرى**"[٤١].

كما ذكر دوبريه كيف كانت تستخدم الزوارق النهرية في عملية نقل التجارة عبر نهر دجلة موضحا ان المراكب التي تبنى في بغداد او في البصرة وتستخدم لنقل البضائع يطلق عليها اسم تكني Tekne، وتصنع من الواح خشب التوت او النخيل ثم تطلى بطبقة سميكة من القير الذي يتخرج من بحيرة واقع قرب بغداد القديمة، وهذه المراكب طويلة وعريضة بحيث تستطيع ان تحمل الفي قنطار[٤٢].

وحول المنتوجات الزراعية وعلى الرغم من كثرة المشاكل التي كانت تواجه الزراعة خلال مدة زيارة الرحالة دروبيه ، الا أنها كانت تفيض عن الحاجة وتصدر بشكل بسيط إلى الخارج قائلا: "**ان المنتوجات كثيرة وتشمل التمر والرز والتبغ والقطن والحرير والعفص والعسل وغير ذلك، وان تصدير الفائض عن حاجة السكان يصل في السنين العادية الى نحو ٣٥٠ الف قرش، وبالإمكان ان يرتفع هذا المبلغ إلى أربعة أضعاف لو اهتم السكان وعملوا بنشاط، ولو اهتم الحكام أيضا من جهتهم، وجرى استقرار العرب**"[٤٣].

أوجز الرحالة أكثر البضائع المستوردة من بلاد فارس والهند الى العراق انذاك، ويمكن تلخيصها بالجدول ادناه

جدول

واردات العراق من البضائع المستوردة والعابرة عبر أراضيه[٤٤]

	البضاعة	البلد المصدرة
	السكر	أمريكا ـ إندونيسيا ـ البنغال، الهند
	القهوة	عدة دول
	التبغ	بلاد فارس
	النيلة	امريكا ـ الهند
	عقاقير	بلاد فارس ـ جزيرة العرب ـ شرق افريقيا
	الراوند	بلاد فارس
	المسك	الهند
	العنبر الأسمر	سواحل أفريقيا الشرقية
	شالات كشمير	بلاد فارس

٠	الحرير الخام واقمشة حريرية، الخور والعطور	بلاد فارس ـ البنغال، الهند
١	اللؤلؤ، الملح، النحاس	الخليج العربي

المحور الثاني

التجار والرسوم الضريبية وعوائق التجارة في العراق (١٧٤١-١٨٣١)

أولا: طبقة التجار

إن العاملة بالتجارية في مراكز المدن التجارية؛ البصرة وبغداد والموصل، فكان يتصدرها أهل الاديان، من المسيحيين الأرمن والكاثوليك، واليهود والصابئة، كذلك المسلمين العرب، الأغلبية ممن يمتهنون التجارة، وقد وصفهم جاكسون بأنهم محترمون جداً ولهم تجارة ملموسة مع شرق الانديز والبنغال بصفة رئيسية[٤٥]، وفي اشارة الى الاهمية التي كان تولى لفئة التجار، وذلك بما شيد لهم من محطات استراحة يمكنها ان تكسبهم ما الراحة والامان وفي ذلك اشار الرحالة بكنغهام: "**كان منزل المسافرين من اجمل المنازل التي شهدناها منذ غادرنا الموصل وهو يتألف من غرفة خارجية واخرى داخلية وسقف كل منهما على شكل قبة طليت بالبياض بصفة لطيفة. وكانت الغرفة الاخيرة تحتوي على اريكة مرتفعة. مقاعد وبسطا وفرجات صغيرة لمدات الذين يودون الاستراحة هناك**"[٤٦].

ذكرت بعض المصادر ان الأرمن كانت تقف من ورائهم بريطانيا التي سعت إلى خلق فئة اقتصادية من اهل البلاد ترتبط مصالحها بمصالحهم فساعدوا الأرمن الذين اخذوا بالنزوح إلى جنوب العراق على ترويج تجارتهم وإغرائهم بإلقاء كل ثقلهم إلى جانب الإنكليز. وبهذا تمكن الأرمنيون من تكوين شبكة محكمة من المراكز التجارية في البلاد[٤٧].

أما بالنسبة للعرب وهم يؤلفون أكثرية السكان فلا يوجد سوى عدد قليل من الأثرياء بينهم في حين ان القسم الأعظم منهم فقراء جداً وهم يتعاطون أعمالا شاقة وأجور ضئيلة[٤٨].

واتفق كل من بكنغام و ودوبريه على وصف الرحالة التجار العرب وتجار المدينة بأنهم يلبسون افخر الثياب المصنوعة من اقمشه الهند الجميلة ومن شال كشمير الهندي[٤٩]، وكذلك المنسوجات القطنية كما يظهر ذلك في القطفان والسراويل والاردية الخارجية بينما يصنع لباس الصدر والراس من الحرير[٥٠] أما عامة الشعب فيلبسون رث الثياب ويشدون أوساطهم بأحزمة من الجلد[٥١].

ويذكر ولستيد عن اقترابه بوابة بغداد الشمالية الغربية كانت القوافل تتجمع وتتحضر لدخول المدينة، ووسط هذه الجموع يقول: "**كان التجار يشاهدون وقد ارتدوا الالبسة الفاخرة، اذ انهم يدخلون المدينة في زي المبرزين من الناس**"[٥٢].

حسب مشاهدات الرحالة الاجانب فأن التجار يؤلفون كثير من الأحيان طبقة مقربة الى ولاة المماليك في بغداد والبصرة، وذلك ان المماليك احسوا بان التجار دون غيرهم هم المصدر الأساس الذي يمدهم بالمال في ساعات الحرج والشدة. تدل جميع الشواهد التاريخية ان التجار تمتعوا في عهد المماليك بثروات طائلة وانهم اسهموا في الحياة الاجتماعية والثقافية ،فضلا عن إسهامهم في المجالات الاقتصادية على نحو بارز لم يكن له نظير في العهود التي سبقت القرن الثامن عشر[٥٣].

كانت أموال التجار وحسب ما ذكر جاكسون ترسل من قبل التجار الأرمن الى أنحاء الإمبراطورية العثمانية بواسطة عملاء: "**ويبعث الارمن النقود من هنا الى مراسيلهم في معظم أنحاء الإمبراطورية كما ترسل مبالغ ملموسة مماثلة من الاستانة ايضا. وتعرض هذه عادة برعاية التتر ومراسلي الحكومة الذين يتلقون مكافئات من لدن القبائل المتجولة ...**

مثل ما حدث مع احدهم عائداً من الاستانة الى بغداد وهو يحمل معه ستمائة جنيه فينيسي فتعرض لهجوم وسلبت نقوده وفتك به في الطريق بين ديار بكر والموصل"[٥٤].

اما النقود المتداولة بين التجار والاسواق فيأتي في مقدمتها الآقجة، القرش، البارة، والروبية[٥٥]، كما ان النقود الاوروبية المستعملة في التعاملات التجارية تتألف بصورة رئيسية من دولارات إسبانية وجنيهات فينيسية[٥٦]، ان قيمة النقود الأجنبية تختلف في بغداد كما في كل مكان حسب كثرة الطلب وقلته[٥٧].

ويسجل ولستيد ملحوظة مهمة حول تجار اسواق بغداد فيقول: **"ولا يقيم التجار الذين يملكون الحوانيت على الدوام فيها، فهم يصلون إليها في الساعة الثامنة صباحا، ونادرا ما يتخلفون عنها اثناء النهار إلا عندما يؤدون صلاتهم. فعندما يسمع صوت المؤذن يكون المنظر الوحيد المألوف أنذاك هو رؤية الناس الين طرق الأذان اسماعهم وقد تخلوا في الحال عن اعمالهم السابقة مهما كان نوعها، واسرعوا من كل صوب لأداء صلاتهم بالتوجه إلى الله، وحينذاك لا يوجد أي خوف من اللصوص، لأن التاجر ينشر شبكة خفيفة من القماش على سلعته ويتركها دون خوف إلى ان يعود إليها بعد انتهاء الصلاة"**[٥٨].

ثانيا: الرسوم والضرائب على البضائع التجارية:

نلحظ ان النسبة المئوية لرسوم التجارية خلال عهد المماليك، كانت متقاربة نوعا ما، فالبضائع القادمة من البصرة للمواطنين أيا ديانتهم كان تضرب عليها رسوم نحو (٧,٥%) من سعر البضاعة الحقيقية، و(٣%) لتجار الأوربيين والاجانب، وليس ثمة تفتيش ورسوم اخرى حتى الوصول الى بغداد برا، بينما البضائع التي تنقل في مياه نهر الفرات تدفع الضريبة سبع مرات أخرى، تستوفى الضريبة الاولى لدى الخروج من البصرة،، وسعر الضريبة نحو (٥ قروش)[٥٩] على كل رزمة، وأخرى في القرنة (٥ قروش)، وفي الحلة وسعرها (٣ قروش)، وتكون الضرائب الاخرى على الرزمة اقل من ذلك. تسهلا من حكومة الباشا المملوكي لا يدفع الأوربيون سوى نصف المبلغ في البصرة[٦٠].

في نهر دجلة تتجنب القوارب التي تصعد النهر دفع الضرائب الخمسة، ولدى دخول البضائع بغداد فان بضائع المواطنين من أية جهة كان قدومها تدفع نسبة (٨,٥%) اذا كانت بضائع وزنا، ونسبة (٥%) اذا كانت من البضائع النفيسة، تؤخذ الرسوم حسب الأسعار المتداولة، وللبضائع تسميتنا أما بضائع وزن وهي؛ المعادن، القهوة، التبغ، الفلفل، السكر والبهارات والحبوب وكل ما يوزن. بينما البضائع النفسية في مقدمتها الأقمشة، الحُلي، الاحجار وغيرها. أما بضائع الاجانب أيا كانت أنواعها وأثمانها تدفع عليها ضريبة بنسبة (٣%)، عن شتى أنواع البضائع[٦١].

كان هناك أنواع أخرى من النشاط التجاري خلاف المتاجرة القادمة من مختلف الجهات. وقد كانت في العراق اهم مزارات الشيعة في النجف وكربلاء وكان الشيعة يأتون للزيارة، كما يأتي الزوار سنويا من الهند لزيارة الأمام الأعظم فيكون مجيء هؤلاء عاملا من عوامل انتعاش التجارة في العراق ومن العوامل التي ترفع من كمية النقد في العراق[٦٢]. وذكر اوليفييه زيارة النجف الاشرف قائلا انه: **"يأتي سنويا للحج الى مشهد علي من العجم عدد ما يقدر ب(٥ آلاف-٦آلاف) زائر، يمرون جميعهم ببغداد ويتقاضى باشا المدينة عن كل حاج (٤ قروش) ضريبة، كواسطة يضمن بها الحماية التي يحتاجونها"**[٦٣].

يضيف دروبيه أن: **"الزوار عندما يسافرون للزيارة يلتزمون بالاقتصاد الكلي، لكنهم في كل الاحوال يحملون معهم المال اللازم لمصروفهم او لشراء حاجيات اوربية الصنع لكي يبيعوها في بلادهم عند عودتهم، هذه التجارة البسيطة تنشط سوق بغداد وتجذب اليها اموالاً طائلة"**، ويضيف دروبيه تخمينه لأعداد الزوار الاجناب فيقول: **" عدد هؤلاء الزوار الاتقياء سنويا بحوالي ١٥-٢٠ ألفاً)، واحياناً يبلغون (٣٠ الف زا ئر)، وكان يفرض على هؤلاء الزوار سابقاً دفع ضريبة عند الدخول اما اليوم فلا يدفعون الا (٣٠ بارة)**[٦٤] **عند عبورهم النهر المسمى ديالى الذي يقع على مسافة ثماني ساعات من بغداد على طريق كرمنشاه"**[٦٥].

ثالثا: أسعار النقل بين المدن العراقية:

كانت وسائل النقل البرية الداخلية بدائية وتعتمد على الحيوانات او عربات الدفع الخشبية، فقد كان الحصان او البغل يحمل اكثر تقدير (١٢٠ حقة/ كيلو)، بينما يحمل الجمل اكثر تقدير (٢٤٠ حقة/كيلو)، وتبلغ تكلفة البضائع القادمة من حلب أو دمشق نحو (٨٥ قرشا) عن حمل البغل الواحد، بينما تبلغ تكلفة نقل الأقمشة والمنسوجات (١٠٠

قرش)، وعندما تسلك القوافل المنطقة من حلب طريق النهرين فان التكلفة ترتفع بنسبة من(٢٠ – ٣٠%)، وذلك بسبب الإتاوات التي يضطرون لدفعها[٦٦].

اما البضائع التي تحمل من القسطنطينية الى بغداد على البغال والخيول فالقنطار الذي هو (٨٠ حقة) تبلغ تكاليف نقله ما بين (١٥٠-٣٠٠ قرش)، اما سعاة البريد الذين يذهبون الى القسطنطينية ويعودون منها يحملون معهم عادة بعض البضائع لا بل اثمنها مثل شال كشمير او قماش كزرات او اللؤلؤة او الساتان ومعدل تكاليف نقلها (١٠ – ٢٠ قرش) للحقة الواحدة، اما تكايف الشحن من بغداد الى البصرة فليست ثابته اذ يختلف باختلاف الفصول حسب زيادة مياه دجلة او نقصانها والعادة هي ان تدفع (١٢ قرشاً) عن كل بالة وزنها (١٥٠ حقة) و(١٥ قرشا) عن البضائع الثقيلة، ويتضاعف المبلغ في حالة العودة في النهر صعوداً[٦٧].

وفي مشاهدات ولستيد في العام ١٨٣١، ذكر ان السفن الصغيرة تسير في مجموعات تتألف من عشر أو خمسة عشر سفينة، وذلك تجنبا لتأدية الرسوم لأمن الشيوخ الصغار، غير ان الكمارك الاعتيادية إلى جانب الهدايا يتم دفعها إلى قبائل بني لام والمنتفق والقبائل الاخرى القوية، وتبلغ تلك الكمارك بالنسبة للسفن الكبرى زهاء (٣٠ دولارا) عن كل رحلة[٦٨].

رابعا: العوامل المؤثرة على التجارة:

ويمكن تصنيفها على عوامل داخلية وخارجية، نستعرضها كما وصفت في كتب الرحالة:

أ- العوامل الداخلية

كانت التجارة في عهد المماليك قد عانت من عدة مشاكل من بينها ما يتمثل بالكيفية التي يتم فيها استحصال الضرائب حيث يم ذلك الاستحصال من قبل بعض الأشخاص وهؤلاء اشبه بالمتعهدين يقومون بعملهم بعد اتفاق مع الحكومة يتم من خلاله شراء تلك المناصب مقابل تكلفة معينة ويقومون بالمقابل بجباية مبالغ اكبر من اجل تحقيق الربح الشخصي واشار جاكسون الى ذلك: "**وفي هذا المكان هناك احد رجال الكمارك وهو من سكنة استنبول وكان قد اشترى هذه الجباية بقيمة ضئيلة**"[٦٩].

عهد الوالي داود باشا أثرت العوامل الصحية على الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة والتجارة بصورة خاصة حيث كان مرض الطاعون ينتشر بصورة سريعة مخلف وراءه الألاف من الموتى ويصف ذلك التأثير الرحالة فريزر: "**خرجت قافلة من بغداد متوجهة إلى همذان في ايران وهي تتألف من الفي شخص. فحملت الوباء معها وادى ذلك موت نصفهم في الطريق، فكانت هذه القافلة تترك في كل منزل تنزل به من تين الى بعين جثة ملقاة على الأرض، كما كان عدد غير يسير يموت في أثناء المسير على ظهور الخيل والبغال أو يقع من فوقها حينما يمرض فيترك ليموت على قارعة الطريق، وتسلب لوازمه من قبل الذين لم تمتد اليهم يد الموت**"[٧٠].

كما كانت المنطقة الواقعة بين بغداد والبصرة غير امنة وكثراً ما تعرضت القوافل التجارية للنهب ومرجع ذلك متجذر من موقف القبائل الرافضة للحكم العثماني وقد اثار جاكسون الى ذلك بقوله:"**كان قد وقع قبل مدة غير طويلة فقد حدث ان قطع احد المبشرين الفرنسيين وهو يحمل بضاعة الصحراء الكبرى من حلب الى البصرة متجها نحو الهند وكان لهذا الفرنسي مترجم وحرس يتألف من ثمانين رجلاً معظمهم يمتطون الجمال وحين اصبحوا على بعد خمسة ايام من البصرة هاجمهم عند المساء أفراد قبيلة عربية متجولة. كان الفرنسي يحمل بندقية مزدوجة اطلقها على رئيس الجماعة وأول وهلة وقبل ان تتهيأ للفرنسي فرصة معاودة اطلاق النار كان قد سقط يتلوى بضربة حسام وقتل الأعراب معظم حرسه وجردوهم من ثيابهم**"[٧١].

ومن اهم المشاكل التي نوه لها اغلب الرحالة في مشاهداتهم هي كسل السكان وجهلهم وقلة اهتمام الحكام تقف حائلا دون تحقيق ازدهار هذا البلد[٧٢].

ب- العوامل الخارجية:

من المشاكل التي تعرضت لها التجارة في عهد المماليك هي قيام الفرس بمحاصرة البصرة بين عامي(١٧٧٥-١٧٧٦)[٧٣]، وتكررت المحاولة عام ١٧٧٩، خلال هذه الازمة فقدت البصرة مكانتها الاقتصادية ودمرت عمارتها وساد الخراب، إلا ان

اهم سبب لهذه الحملات على المدينة كان العامل الاقتصادي والازدهار التجاري الذي تمتعت به خلال عهد المماليك، بعد انتقال مركز شركة الهند الشرقية البريطانية من ميناء بوشهر الى البصرة، ما جعلها تنتعش كونها مركزا تجاريا متميزا ومقرا لأغنى التجار في المنطقة، وكان لازدهارها ونموها الاقتصادي اثر كبير في اضعاف الموانئ الشرقية للخليج العربي وانتقال النشاط التجاري للبصرة، ومن اجل ارجاع اهمية ونشاط الموانئ الفارسية[٧٤].

من الامور التي أثرت على امن البلاد ونقصان تجارتها هي الأخطار الوهابية[٧٥]، التي بدأت تظهر وتغزو الأضرحة المقدسة والى ذلك يذكر دروبيه: "**فقد غزا هؤلاء اللصوص مدينة الحسين ع في ٢٠ نيسان ١٨٠١، وبعد ان أجروا فيها الدم والنار وأشبعوا هيجانهم بقتلهم السكان من لجنسين دون تمييز، حملوا معهم كل ما وصلت إليه أيديهم من كل ما أثار جشعهم**"[٧٦].

الخاتمة:

١- في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي بدأت مرحلة جديدة للحكم العثماني في العراق، فبعد ان كان يدار من قبل الولاة العثمانيين انتقل الحكم إلى المماليك الكرج الذين عينوا موظفين في الولايات العربية وتابعين إلى حكومة السلطان العثماني في اسطنبول، بعد أن مهد لتواجدهم الوالي العثماني حسن باشا.

٢- خلال عهد المماليك الذي استمر نحو اثنان وثمانون عاما بين (١٧٤٩-١٨٣١)، زار العراق عدد من الرحالة الاجانب الذين سجلوا مشاهداتهم عن الحياة العامة في العراق من شماله إلى جنوبه، وشملت كتاباتهم الاوضاع السياسية، الاجتماعية والاقتصادية.

٣- خلال عهد المماليك تزايد تغلغل النفوذ الاجنبي في العراق اسبابه الكثيرة في مقدمتها موقع العراق الاستراتيجي بين قارتي آسيا وأوروبا، وعلى طريق تجارة الهند، جعله مركزا تجاريا رئيسا وحلقة وصل بين التجارة العالمية لشرق والغرب. والأمر الآخر حرب السنوات السبعة (١٧٥٦-١٧٦٣)، واعتماد الانكليز طريق العراق الى الهند خلال الحرب، في وقت عينت الحكومة الفرنسية عام ١٧٦٥ قنصلا في البصرة يتولى القيام بأعمالها وتنفيذ ما يوضع له من الخطط، وقد تدفق العديد من الفرنسيين على العراق لجمع المعلومات عنه تحت غطاء السياحة والتنقيب.

٤- تركيز الرحالة على حواضر المدن، سيما البصرة، بغداد والموصل، والوصف الدقيق لنشاط التجاري والاسواق والاسعار.

٥- ميز الرحالة في كتاباتهم نوعان من الطرق التجارية داخل العراق، الطرق النهرية في نهري دجلة والفرات، والطرق البرية على طول الاراضي العراقية، كما تحدثوا عن وسائل النقل، من سفن كبيرة، وسفن شراعية، والأكلاك، والحمير والبغال، والأبل.

٦- إن أهم واردات العراق كانت أما من الهند أو اسطنبول أو بلاد فارس أو الخليج العربي. وتشمل الحرير، النحاس، القهوة، السكر، الملابس والقمشة الناعمة والخشنة، التبغ، المسك والعطور، والاحجار الكريمة، واللؤلؤ والملح.

٧- لم تلقى المنتجات الزراعية أي اهتمام واضح من قبل حكومة المماليك، وأن ما يصدر من هذه المنتجات، سواء كان من التمور او الحبوب او الجلود فيدرج ضمن التجارة الخاصة بالتجار.

٨- تعرضت البلاد خلال عهد المماليك إلى عدد من العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على التجارة. أما العوامل الداخلية؛ الضرائب غير الثابتة، مرض الطاعون، سوء الطرق البرية والنهرية، الأمن الداخلي وهجمات القبائل المحلية على القوافل التجارية. أما الخارجية؛ حصار الفرس للبصرة بين عامي (١٧٧٥-١٧٧٦) وهجمات الوهابية عام ١٨٠١.

هوامش البحث:

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٧٨.

(٣) كارستن نيبور (١٧٣٣ – ١٨١٥): رحالة، باحث، وعالم خرائط ألماني، انضم في العام ١٧٦٠م لبعثة استكشافية مولها ملك الدنمارك فردريك الخامس، شملت مصر، وشبه الجزيرة العربية، وبلاد الرافدين، وبلاد الشام. كانت زيارته للعراق في مدة حكم الوالي حسن باشا، وجاء من الخليج إلى البصرة مرورا ببغداد وحتى الموصل، ومن هناك توجه إلى حلب. أنظر:

(٤) كارستن نيبور، رحلة نيبور إلى العراق في القرن القرن الثامن عشر، ترجمة: محمود حسين الامين، مراجعة وتعليق: سالم الآلوسي، مطبوعات وزارة الثقافة والارشاد، سلسلة الكتب المترجمة، بغداد، ١٩٦٦، ص ٢٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٩-٣٠.

(٦) ادريان دوبريه رحالة وسياسي فرسي، سافر إلى بلاد فارس، عبر الأناضول، و كانت رحلته إلى بلاد ما بين النهرين بين عامي (١٨٠٧-١٨٠٩). توفي عام ١٨٣١.

(٧) ادريان دروبيه، رحلة دوبريه إلى العراق ١٨٠٧-١٨٠٩ ، ترجمة: بطرس حداد، دار الوراق، عُمان، ٢٠١١، ص١٤١؛ علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٥ ، ص١٢٢-١٢٣.

(٨) كارستن نيبور، رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمة: محمود حسين الأمين، بغداد، ١٩٥٦، ص٤٥.

(٩) ادريان دروبيه، المصدر السابق، ص١٤٢.

(١٠) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص٢٧٨.

(١١) جيمس ريموند ولستيد (1805-1842)، رحالة وسياسي ، وملازم ثان في شركة الهند الشرقية كان ضمن فريق سفينة المسح الشراعية بلينيوبوس، (Palinurus) والتي كانت بقيادة الكابتن روبرت مورسبي، سافر على نطاق واسع شبه الجزيرة العربية، زار العراق عام ١٨٣١ ، في عهد داوّد باشا، آخر باشا مملوكي.

(١٢) لملوم: قرية او بلدة صغيرة تقع على نهر الفرات في الطريق بين مدينتي الرميثة والحمزة، وسميت بهذا الاسم لان خليطها من افراد العشائر تجمعوا وسكنوا فيها اول مرة. جمس ريموند ولستيد الى بغداد في عهد الوالي داود باشا. جيمس ريموند ولستيد، جمس ريموند ولستيد رحلة إلى بغداد في عهد الوالي داود باشا للرحالة الشهير جمس ريموند ولستيد، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي، مطبعة ثويني، بغداد، ١٩٨٤، ص ١٣-١٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص١٤.

(١٤) كارستن نيبور، المصدر السابق، ص٤٥.

(١٥) جمس ريموند ولستيد، المصدر السابق، ص ٩٨.

(١٦) جون جاكسون: سياسي ورحالة إنكليزي، كان موظفا لدى شركة الهند الشرقية، قام برحله عام ١٧٩٧ إلى البلاد العربية وزار بلاد الرافدين وسجل ملاحظاته. جون جاكسون، مشاهدات بريطاني عن العراق ١٧٩٧، ترجمة: خالد فاروق عمر، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٠.

(١٧) جون جاكسون، المصدر السابق، ص ١٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤-١٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٢١) جون جاكسون، المصدر السابق، ص١٥-١٦.

(٢٢) جيمس سلك بنكغام (1855 - 1786): صحفي ورحالة وسياسي إنكليزي، زار العراق عام ١٨١٦، وكان موظفا في شركة الهند الشرقية. جيمس سلك بنكغام، رحلتي إلى العراق، ج:١، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٨.

(٢٣) جمس سلك بكنغهام، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١٩٨.

(٢٥) جمس ريموند ولستيد، المصدر السابق، ص٧٨.

(٢٦) ويقصد الرحالة هنا سوق البزازين على جوانب مدرسة المستنصرية وجامع الخفافين.

(٢٧) جمس ريموند ولستيد، المصدر السابق، ص ٧٩-٨٠.

(٢٨) جمس سلك بكنغهام، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص١٩٨-١٩٩.

(٣٠) ادريان دروبيه، المصدر السابق، ص٧٢ .

(٣١) عامر بلو اسماعيل، "الأكلاك في الموصل من خلال كتب الرحلات آبان العهد العثماني"، مجلة دراسات موصلية العدد: ٢٦، الموصل، ٢٠٠٩، ص ١٣٦.

(٣٢) عامر بلو اسماعيل، المصدر السابق، ص ١٣٨.

(٣٣) غيوم انطوان اوليفييه، المصدر السابق، ص٧٠.

(٣٤) كارستن نيبور، المصدر السابق، ص٨١.

(٣٥) المصدر نفسه، ص١١٤.

(٣٦) جمس سلك بكنغهام، المصدر السابق، ص٢٠٥-٢٠٦.

(٣٧) جمس ريموند ولستيد، المصدر السابق، ص ٩٩.

([٣٨]) غيوم أنطوان اوليفيه (1814 – 1756): رحالة وعالم حشرات فرنسي، زار اقاليم الدولة العثمانية بين عامي (١٧٥٦-١٨١٤)، وكانت زيارته إلى العراق عام بين عامي ١٧٩٤- ١٧٩٦. أنظر: غيوم انطوان اوليفيه ١٧٩٤-١٧٩٦، رحلة اوليفييه إلى العراق، ترجمة وتعليق: يوسف حبي، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٨.

([٣٩]) المصدر نفسه، ص٦٥-٦٦.

([٤٠]) جمس سلك بكنغهام، المصدر السابق، ص٦١.

([٤١]) جون جاكسون، المصدر السابق، ص٣٥.

([٤٢]) ادريان دروبيه، المصدر السابق، ص١٤٤-١٤٥.

([٤٣]) المصدر نفسه، ص١٣٧.

([٤٤]) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: غيوم انطوان اوليفييه، المصدر السابق، ص٢٠٢-٢١٤؛ جمس ريموند ولستيد، المصدر السابق، ص ٧٩-٨٠.

([٤٥]) جون جاكسون، المصدر السابق، ص٣٨.

([٤٦]) جمس سلك بكنغهام، المصدر السابق، ص١٥٧.

([٤٧]) عماد عبد السلام رؤوف، الحياة الاجتماعية في العراق ابان حكم المماليك ١٧٤٩-١٨٣١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ص١٥٧-١٥٨.

([٤٨]) جون جاكسون، المصدر السابق، ص٤٠.

([٤٩]) ادريان دروبيه، المصدر السابق، ص١٢٩-١٣٠.

([٥٠]) جمس سلك بكنغهام،المصدر السابق، ص٢٠٠.

([٥١]) ادريان دروبيه، المصدر السابق، ص١٢٩-١٣٠.

([٥٢]) جمس ريموند ولستيد، المصدر السابق، ص ٧٩.

([٥٣]) عماد عبد السلام رؤوف، المصدر السابق، ص١٥٤-١٥٥.

([٥٤]) جون جاكسون، المصدر السابق، ص٣٩.

([٥٥]) جمس ريموند ولستيد، المصدر السابق، ص ٧٩.

([٥٦]) جون جاكسون، المصدر السابق، ص٣٨.

([٥٧]) ادريان دروبيه، المصدر السابق، ص١٤٨.

([٥٨]) جمس ريموند ولستيد، المصدر السابق ، ص ٨٠.

([٥٩]) القرش: عملة فضية عثمانية تساوي تقريبا خلال عهد المماليك نحو (٤٠ بارة). محمود عامر، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان ١١٧-١١٨، جامعة دمشق، ٢٠١٣، ص٣٦٦.

([٦٠]) غيوم انطوان اوليفييه، المصدر السابق، ص١٩٦.

([٦١]) المصدر نفسه.

([٦٢]) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص٢٨٩-٢٩٠.

([٦٣]) غيوم انطوان اوليفييه، المصدر السابق، ١٨٠-١٨١.

([٦٤]) البارة: بارة كلمة عجمية تعني قطعة، والبارة عملة عثمانية ضربت في عهد السلطان العثماني مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠)، وكان ثلث البارة تساوي نحو آقجة واحدة. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٠،، ص. ٥١

([٦٥]) ادريان دروبيه، المصدر السابق، ص ١٣٣- ١٣٤.

([٦٦]) المصدر نفسه، ص١٤٢-١٤٣.

([٦٧]) المصدر نفسه.

([٦٨]) جمس ريموند ولستيد، المصدر السابق، ص٩٩.

([٦٩]) جون جاكسون، المصدر السابق، ص٥٥.

([٧٠]) جيمس بيلي فريزر، رحلة فريزر إلى بغداد سنة ١٨٣٤، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٦ ص ١٠٦.

([٧١]) جون جاكسون، المصدر السابق، ص٦٥.

([٧٢]) ادريان دروبيه، المصدر السابق، ص١٣٧؛ جيمس بيلي فريزر، المصدر السابق، ص١٠٩؛ كارستن نيبور، المصدر السابق، ص١٦٨.

([٧٣]) لتفصيل حول الموضوع أنظر: عدنان حسن علي محبوبه، مقاومة العراقيين للنفوذ الاجنبي ١٧٥٠-١٨٣١، دار التميمي، النجف الاشرف، ٢٠١١، ص١٣٧-١٧٦.

([٧٤]) للمزيد أنظر: عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين: حكومة المماليك ١١٦٢هـ- ١٧٤٠م/١٢٤٧هـ-١٨٣١م، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٤؛ ادريان دروبيه، المصدر السابق، ص١٥٤-١٥٥.

([٧٥]) لتفصيل عن الهجمات الوهابية. أنظر: عدنان حسن محبوبة، المصدر السابق، ص١٧٧-٢٠٩.

([٧٦]) ادريان دروبيه، المصدر السابق، ص١٦٨-١٦٩.